شركة ستيبستون جروب المالية
(شركة مساهمة مقفلة)

القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل

للفترة من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦

الفهرس **الصفحة**

تقرير المراجع المستقل	١- ٣
قائمة المركز المالي	٤
قائمة الدخل الشامل	٥
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٦
قائمة التدفقات النقدية	٧
إيضاحات حول القوائم المالية	٨-٢٥

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية (مهنية ذات مسؤولية محدودة)
رأس المال المدفوع (٥,٥٠٠,٠٠٠ ﷼ – خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال سعودي)

المركز الرئيسي
البوليفارد المالي ٣١٢٦, حي العقيق ٦٧١٧, الرياض ١٣٥١٩
كافد ١,١١ ب، البرج الجنوبي الدور الثامن
ص.ب. ٢٧٣٢، الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

السجل التجاري: ١٠١٠٣٨٣٨٢١
الرقم الموحد: ٧٠٠٠١١٧٢٠٥

هاتف: ٩٦٦١١٢١٥٩٨٩٨+
٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٤٠+
فاكس: ٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٣٠+

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com

تقرير المراجع المستقل
إلى المساهم في شركة ستيبستون جروب المالية
(شركة مساهمة مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة ستيبستون جروب المالية ("الشركة") ، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ١٤ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦ المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦، وأدائه المالي و وتدفقاتها النقدية للفترة من ١٤ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام نظام الشركات المعمول بها وعقد تأسيس الشركة، ، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك

إن المكلفين بالحوكمة، مجلس الإدارة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

نبني المستقبل بثقة

تقرير المراجع المستقل
إلى المساهم في شركة ستيبستون جروب المالية
(شركة مساهمة مقفلة) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضًا عادلًا.

تقرير المراجع المستقل
إلى المساهم في شركة ستيبستون جروب المالية
(شركة مساهمة مقفلة) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن إرنست ويونغ للخدمات المهنية



عبدالله عبدالعزيز الشنيبر
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٥٨٣)

الرياض: ١٧ محرم ١٤٤٨هـ
(٢ يوليو ٢٠٢٦)

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦

	إيضاح	*٣١ مارس ٢٠٢٦* ﷼
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
موجودات حق الاستخدام	٤	١,٥٠٣,٤٠٧
تأمين إيجارات		٤٥,٠٥٠
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**١,٥٤٨,٤٥٧**
الموجودات المتداولة		
نقدية لدى البنوك	٥	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
مبالغ مستحقة من طرف ذات علاقة	٦	٣,٦٠٣,٢١٩
إجمالي الموجودات المتداولة		**٢٣,٦٠٣,٢١٩**
إجمالي الموجودات		**٢٥,١٥١,٦٧٦**
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات غير المتداولة		
التزام عقد إيجار – جزء غير متداول	٤	٣٢٢,٨٨٢
التزامات منافع محددة للموظفين	٨	١٤٩,٢٠١
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**٤٧٢,٠٨٣**
المطلوبات المتداولة		
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع	٩	١,٨٨١,١٣٠
التزام عقد إيجار – جزء متداول	٤	١,٢٣١,٤٨٥
ضريبة الدخل	١٠	٢٨٤,١٤٠
إجمالي المطلوبات المتداولة		**٣,٣٩٦,٧٥٥**
إجمالي المطلوبات		**٣,٨٦٨,٨٣٨**
حقوق الملكية		
رأس المال	٧	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
أرباح مبقاة		٩٨٧,٣٦١
احتياطي تعويضات على أساس الأسهم	١١	٢٩٥,٤٧٧
إجمالي حقوق الملكية		٢١,٢٨٢,٨٣٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**٢٥,١٥١,٦٧٦**

قائمة الدخل الشامل
للفترة من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦

	إيضاح	*للفترة من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦*
		﷼
الدخل التشغيلي		
إيرادات	٦	**٢١,٩٣٦,٣٩٠**
تكلفة الإيرادات	١٢	**(١٧,٥٣٠,١٣١)**
إجمالي الدخل التشغيلى		**٤,٤٠٦,٢٥٩**
مصاريف التشغيل		
مصاريف عمومية وإدارية	١٣	**(٢,٩٧٠,١٢٨)**
مصاريف تمويل	٤	**(١٥٦,٧٠١)**
إجمالي مصاريف التشغيل		**(٣,١٢٦,٨٢٩)**
مصروفات اخرى		**(٧,٩٢٩)**
الدخل قبل ضريبة الدخل		**١,٢٧١,٥٠١**
ضريبة الدخل	١٠	**(٢٨٤,١٤٠)**
الربح للفترة		**٩٨٧,٣٦١**
الدخل الشامل الآخر		
الدخل الشامل الآخر للفترة		**-**
إجمالي الدخل الشامل للفترة		**٩٨٧,٣٦١**

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للفترة من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦

	رأس المال	*الأرباح المبقاة*	احتياطي تعويضات على أساس الأسهم	*الإجمالي*
	﷼	﷼	﷼	﷼
رأس المال	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي تعويضات على أساس الأسهم	-	-	٢٩٥,٤٧٧	٢٩٥,٤٧٧
الدخل الشامل للفترة	-	٩٨٧,٣٦١	-	٩٨٧,٣٦١
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٦	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٨٧,٣٦١	٢٩٥,٤٧٧	٢١,٢٨٢,٨٣٨

قائمة التدفقات النقدية
للفترة من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦

	إيضاح	**للفترة من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦**
		﷼
الأنشطة التشغيلية		
صافي دخل الفترة قبل ضريبة الدخل		**١,٢٧١,٥٠١**
التعديلات لـ:		
لتسوية صافي الربح إلى صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		
استهلاك	٤	**١,٢١٢,٢٨٦**
تكلفة تمويل على التزام عقد إيجار	٤	**١٥٦,٧٠١**
مخصص منافع محددة للموظفين	٨	**١٤٩,٢٠١**
مصروف أحتياطي تعويضات على أساس الأسهم	١١	**٢٩٥,٤٧٧**
التعديلات على راس المال العامل:		
موجودات أخرى – غير متدوال		**(٤٥,٠٥٠)**
مبالغ مستحقة من طرف ذات علاقة		**(٣,٦٠٣,٢١٩)**
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع		**١,٨٨١,١٣٠**
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**١,٣١٨,٠٢٧**
الأنشطة التمويلية		
رأس المال المصدر	٧	**٢٠,٠٠٠,٠٠٠**
مدفوعات التزام عقد إيجار	٤	**(١,٣١٨,٠٢٧)**
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**١٨,٦٨١,٩٧٣**
صافي الزيادة في النقدية وشبه النقدية خلال الفترة		**٢٠,٠٠٠,٠٠٠**
النقدية وشبه النقدية في بداية الفترة		**-**
النقدية وشبه النقدية في نهاية الفترة		**٢٠,٠٠٠,٠٠٠**
المعاملات غير النقدية الهامة		
إضافات موجودات حق الاستخدام والتزامات عقج إيجار	٤	٢,٧١٥,٦٩٣

١ عام

شركة ستيبستون جروب المالية ("الشركة") هي شركة مرخصة ومنظمة لمزاولة أنشطة إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق وتقديم الخدمات الاستشارية، ومسجلة في المملكة العربية السعودية، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة الرياض. وتعمل الشركة بموجب الرقم الوطني الموحد ٧٠٣٩٦٢٧٦٥٣ الصادر في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٤٦/٠٤/١٢هـ (الموافق ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤م)

الشركة مرخصة ومسجلة لدى هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية. وتتمثل أنشطتها الرئيسية في إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق وتقديم الخدمات الاستشارية، وذلك وفقًا للترخيص الصادر لها من هيئة السوق المالية.

العنوان الرئيسى المسجل للشكركة كما يلى :-
شركة ستيبستون جروب المالية
المقر الرئيسى : الرياض
المملكة العربية السعودية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إدارة الاستثمارات وتشغيل صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة للعملاء، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالأوراق المالية، وذلك وفقًا للوائح هيئة السوق المالية والأنظمة الأخرى ذات الصلة في المملكة العربية السعودية.

تمثل هذه القوائم المالية أول قوائم مالية تصدرها الشركة، وتغطي الفترة الممتدة من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤م (تاريخ تأسيس الشركة) إلى ٣١ مارس ٢٠٢٦م. وعليه، لا تتضمن هذه القوائم المالية أية معلومات أو أرقام مقارنة.

يبلغ رأس مال الشركة ٢٠ مليون ﷼ سعودى كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦ مدفوع بالكامل و مملوكة الى مجموعة شركة ستيبستون جروب

٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

أسس الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يشار إليها مجتمعة بـ ("المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية") وفقًا لأحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة.

أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء منافع نهاية الخدمة للموظفين المدرجة بالقيمة الحالية باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات الجوهرية

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة ممارسة الأحكام المهنية عند تطبيق السياسات المحاسبية، واستخدام التقديرات والافتراضات المتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية. ويتم تقييم هذه التقديرات والأحكام بشكل مستمر استنادًا إلى خبرة الإدارة وعوامل أخرى، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف القائمة. وعلى الرغم من أن هذه التقديرات والأحكام تستند إلى أفضل المعلومات المتاحة لدى الإدارة بشأن الأحداث والظروف الحالية، فقد تختلف النتائج الفعلية في النهاية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات المحاسبية والافتراضات التي تستند إليها بشكل مستمر، ويتم إثبات أثر أي تعديل على تلك التقديرات في الفترة التي يتم فيها إجراء التعديل وفي الفترات المستقبلية المتأثرة به، إن وجدت.

فيما يلي الأحكام والتقديرات والافتراضات الرئيسية التي لها تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة:

٢. ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات الجوهرية (تتمة)

الأحكام

أ) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بإجراء تقويم لمقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية، وهي على قناعة بأن الشركة لديها الموارد الكافية لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوةً على ذلك، ليس لدى الإدارة علم بأي حالات عدم تأكد جوهري قد تثير شكوكاً حول مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية. عليه، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية

التقديرات والافتراضات

(١) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية
يحدث الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المدرة للنقدية عن القيمة القابلة للاسترداد له والتي تمثل القيمة الأعلى للقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام. يتم احتساب القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع على أساس البيانات المتوفرة من معاملات البيع الملزمة التي تتم بنفس شروط التعامل لموجودات مشابهة أو على أساس الأسعار القابلة للملاحظة في السوق ناقصًا التكاليف العرضية لاستبعاد الأصل. يتم احتساب القيمة قيد الاستخدام على أساس طريقة التدفقات النقدية المخصومة. يتم تحديد التدفقات النقدية على أساس الموازنة التقديرية للفترات الخمس القادمة ولا تشمل أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم بها بالشركة بعد أو الاستثمارات المستقبلية الهامة التي من شأنها تعزيز أداء الأصل للوحدة المدرة للنقدية الخاضعة لاختبار الانخفاض في القيمة. تتأثر القيمة القابلة للاسترداد بمعدل الخصم المستخدم في طريقة التدفقات النقدية المخصومة وكذلك التدفقات النقدية الواردة المستقبلية المتوقعة ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء. ترتبط هذه التقديرات كثيرًا بالشهرة، إن وجدت، التي تقوم الشركة بإثباتها.

(٢) الافتراضات المتعلقة بمخصص منافع الموظفين
يتم تحديد تكلفة برنامج المنافع المحددة والقيمة الحالية للالتزام باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري إجراء العديد من الافتراضات التي قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وتشتمل هذه الافتراضات على تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ومعدلات الوفيات، ومعدل الدوران الوظيفي. ونتيجة التعقيدات الخاصة بعملية التقييم وطبيعتها طويلة الأجل، فإن التزام المنافع المحددة يمتاز بحساسية عالية تجاه التغيرات في تلك الافتراضات. يتم فحص كافة الافتراضات بتاريخ كل تقرير. يعتبر معدل الخصم والزيادات المستقبلية في الرواتب أكثر العوامل التي تخضع للتغيير. وعند تحديد معدل الخصم الملائم، تأخذ الإدارة بعين الاعتبار عائد السوق على سندات الشركات ذات الجودة العالية. يتم تحديد الزيادات المستقبلية في الرواتب على أساس معدلات التضخم المستقبلية المتوقعة والأقدمية والترقيات والعرض والطلب في سوق العمل. يتم تحديد معدل الوفيات بناءً على جداول الوفيات المتاحة للجمهور في الدول المعنية. قد تتغير استقراءات جداول الوفيات فقط من وقت لآخر استجابة للتغيرات الديموغرافية

(٣) قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو سداده عند تحويل التزام ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس بصرف النظر عما إذا كان السعر قابلاً للملاحظة بصورة مباشرة أو تم تقديره باستخدام طرق تقويم أخرى. عند تقدير القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما، تأخذ الشركة بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا أخذ المتعاملون في السوق هذه الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام بتاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لقياس و/ أو أغراض الإفصاح في هذه القوائم المالية على هذا الأساس.

إضافة إلى ذلك، ولأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف فئات قياس القيمة العادلة إلى المستوى ١ أو ٢ أو ٣ على أساس الدرجة التي تكون فيها المدخلات قابلة للملاحظة، وأهمية المدخلات إلى قياس القيمة العادلة بالكامل والمبينة على النحو التالي:

- المستوى ١: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢. ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات (تتمة)

(٤) عقود الإيجار

يتم الاعتراف بعقود الإيجار كأصل حق استخدام والتزام إيجار مقابل في التاريخ الذي يصبح فيه الأصل المستأجر متاحًا لاستخدام الشركة. ويتم توزيع كل دفعة إيجارية بين التزام الإيجار وتكلفة التمويل. وتُحمّل تكلفة التمويل على قائمة الربح أو الخسارة على مدى فترة الإيجار بما يحقق معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من التزام الإيجار لكل فترة. كما يتم إهلاك أصل حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة الإيجار، أيهما أقصر.

يتم قياس الأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئيًا على أساس القيمة الحالية. وتتضمن التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:-

- المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في جوهرها)، بعد خصم أي حوافز إيجارية مستحقة القبض.
- المدفوعات الإيجارية المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل معين.
- المبالغ المتوقع دفعها من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان من المؤكد بدرجة معقولة أن المستأجر سيمارس هذا الخيار.
- مدفوعات غرامات إنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر لخيار الإنهاء.

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد ذلك المعدل، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو المعدل الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة وفي بيئة اقتصادية مماثلة وبشروط وأحكام مشابهة. وتستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم لاحتساب القيمة الحالية لالتزام الإيجار.

يتم قياس أصول حق الاستخدام بالتكلفة، والتي تشمل ما يلي:

- مبلغ القياس الأولي لالتزام الإيجار.
- أي مدفوعات إيجارية تمت في أو قبل تاريخ بدء عقد الإيجار، بعد خصم أي حوافز إيجارية مستلمة.
- أي تكاليف مباشرة أولية.
- تكاليف إعادة الأصل إلى حالته الأصلية أو إعادة تأهيل الموقع، إن وجدت.

(٣) تصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

تقوم الشركة بإظهار الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي، كمتداولة / غير متداولة. يعتبر الأصل متداولاً وذلك:

- عندما يتوقع تحققه أو ينوي بيعه أو استنفاده خلال العمليات العادية،
- في حالة اقتنائه بشكل أساسي لأغراض المتاجرة،
- عندما يتوقع تحققه خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير، أو
- عندما يكون في صورة نقدية وشبه نقدية ما لم تكن هناك قيود على استبداله أو استخدامه لسداد أي التزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير.

(٥) تصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

تصنف كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

يعتبر الالتزام متداولاً وذلك:
- توقع تسوية الالتزام خلال دورة العمليات العادية،
- في حالة اقتنائه بشكل أساسي لأغراض المتاجرة،
- عندما يستحق السداد خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير، أو
- عند عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل سداد الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير.

تصنف الشركة كافة المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة

٢. ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات (تتمة)

(٦) الأدوات المالية

يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح الشركة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات التي تتعلق مباشرة باستحواذ أو اصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسبما هو ملائم، عند الإثبات الأولي. إن تكاليف المعاملة التي تتعلق مباشرةً باستحواذ موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم إدراجها فوراً في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة الموجودات المالية بالتكلفة، وتقاس لاحقًا في إجمالها إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، استنادًا إلى التصنيف.

تصنيف الموجودات المالية

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة:

- اقتناء الأصل المالي ضمن نموذج الأعمال بهدف اقتناء الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من أصل الدين والفائدة على مبلغ الدين الأصلي القائم.

تُقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط في حالة استيفاء الشروط التالية:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من أصل الدين والفائدة على مبلغ الدين الأصلي القائم.

على الرغم مما ورد أعلاه، يمكن للشركة القيام بالخيارات أو التصنيفات التالية بما لا رجعة فيه في الإثبات الاولي للأصل المالي:

- يمكن للشركة أن تختار بشكل لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في استثمار حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر في حالة الاستيفاء بمعايير معينة، و
- يمكن للشركة تحديد بشكل لا رجعة فيه استثمار دين يستوفي معايير الإدراج بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيما إذا كان ذلك يزيل أو يقلص التفاوت المحاسبي بشكل جوهري.

يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى تلقائياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

طريقة الفائدة الفعلية

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأداة دين وتوزيع دخل الفائدة على الفترة ذات العلاقة. بالنسبة للأدوات المالية غير الموجودات المالية المشتراة أو المنخفضة القيمة الائتمانية عند النشوء، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يستخدم في خصم المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على وجه الدقة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة والعلاوات والخصومات الأخرى) باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع لأداة الدين أو ـ حيثما ينطبق ـ لفترة أقصر، إلى إجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الإثبات الأولي. بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو المنخفضة القيمة الائتمانية عند النشوء، فإنه يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الإثبات الأولي.

تمثل التكلفة المطفأة للأصل المالي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل المالي عند الإثبات الأولي مطروحاً منه دفعات السداد الأصلية، زائداً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، المعدل بأي مخصص للخسارة. ومن ناحية أخرى، يمثل اجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل لقاء أي مخصص للخسارة.

٢. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات(تتمة)

(٦) الأدوات المالية (تتمة)

طريقة الفائدة الفعلية (تتمة)

يتم إثبات إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وبالنسبة للأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو المنخفضة القيمة الائتمانية عند النشوء، يتم احتساب دخل الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي انخفض مستواها الائتماني لاحقاً. بالنسبة للموجودات المالية التي تصبح لاحقاً منخفضة القيمة الائتمانية، فإنه يتم إدراج دخل الفائدة بتطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفيما ـ في فترات التقرير اللاحقة ـ تحسّنت مخاطر الائتمان للأداة المالية المنخفضة القيمة الائتمانية وأصبح الأصل المالي غير معرض لانخفاض القيمة الائتمانية، فإنه يتم إدراج دخل الفائدة بتطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو المنخفضة القيمة الائتمانية عند النشوء، فإن الشركة تقوم بإدراج دخل الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الإثبات الأولي. إن عملية الاحتساب لا تكون على أساس الإجمالي حتى وإن تحسنت لاحقاً مخاطر الائتمان المتعلقة بالأصل المالي بحيث لم يعد الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض.
يتم إدراج دخل الفائدة في الربح أو الخسارة.
عند الإثبات الأولي، يجوز للشركة أن تختار بشكل لا رجعة فيه (على أساس كل أداة على حدة) تصنيف استثماراتها في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يسمح بالتخصيص بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة اقتناء استثمارات حقوق الملكية لأغراض المتاجرة أو إذا كانت عوضاً محتملاً تم إثباته من قبل الشركة المستحوذة في عملية تجميع أعمال ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي (٣).

الموجودات المالية التي لا تستوفي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وعلى وجه التحديد:

- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلا في حالة قيام الشركة بتصنيف أداة حقوق الملكية المحتفظ بها ليس بغرض المتاجرة أو بغرض الحصول على عوض محتمل قد ينشأ جراء عملية تجميع أعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الإثبات الأولي.
- أدوات الدين ـ التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ـ يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما أن أدوات الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي فيما إذا كان هذا التصنيف من شأنه إزالة أو خفض احتمالية القياس أو الإدراج غير الثابت الذي يمكن أن ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إدراج المكاسب أو الخسائر من هذه الأدوات على أسس مختلفة. لم تقم الشركة بتصنيف أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية فترة كل تقرير مع أي قيمة عادلة للمكاسب أو الخسائر مسجلة في الربح أو الخسارة بمقدار كونها جزء من علاقة تحوط محددة

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتم اعتبار الأصل المالي محتفظ به لأغراض المتاجرة إذا:

- تم الاستحواذ عليه بشكل رئيسي لغرض بيعه على المدى القريب،
- عند الإثبات الأولي، كان جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تقوم الشركة بإدارتها معاً ولديها دليل على نمط فعلي حديث من تحصيل ربح على المدى القصير،
- إذا كان الأصل مشتقة مالية (باستثناء كونه عقد ضمان مالي أو مصنف كأداة تحوط فعالة).

يتم قياس الاستثمارات بأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بدايةً بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة. لاحقاً، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع المكاسب والخسائر الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة المثبتة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة إلى الربح أو الخسارة حال استبعاد الاستثمارات بحقوق الملكية وعوضاً عن ذلك يتم تحويلها إلى الأرباح المبقاة.

يتم إدراج توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة عند نشوء حق للشركة في الحصول

على توزيعات الأرباح إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمارات.

٢. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات(تتمة)

(٦) الأدوات المالية (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

في سياق تقييم فيما إذا كانت مخاطر الائتمان بخصوص أداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي، تقوم الشركة بمقارنة مخاطر التعثر على الأداة المالية كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإثبات الأولي. ولعمل هذا التقدير، تقوم الشركة بأخذ المعلومات الكمية والنوعية في الاعتبار وبالشكل المعقول والمعزز، ويشمل ذلك الخبرة السابقة والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر.

وبشكل خاص، يتم اخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم فيما إذا زادت مخاطر الائتمان بصورة جوهرية أم لا منذ الإثبات الأولي:

- الانخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع لتصنيف الأداة المالية على المستوى الخارجي (إن توفر) أو التصنيف الائتماني الداخلي،
- الانخفاض الجوهري في مؤشرات الأسواق الخارجية من حيث مخاطر الائتمان لأداة مالية محددة،
- التغيرات السلبية الحالية أو المتوقعة في أوضاع الأعمال أو الأوضاع المالية أو الاقتصادية والتي من المتوقع أن تتسبب في انخفاض جوهري في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الدين الذي عليه،
- الانخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع في النتائج التشغيلية للمدين،
- الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان بالنسبة للأدوات المالية الأخرى لنفس المدين،
- التغير الجوهري السلبي الفعلي أو المتوقع في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التقنية للمدين التي تؤدي إلى انخفاض جوهري في قدرة المدين على الوفاء بالتزامات الدين.

بغض النظر عن نتائج التقييم أعلاه، تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي عندما تجاوزت مواعيد استحقاق الدفعات التعاقدية ٣٠ يومًا إلا إذا لدى الشركة معلومات معقولة ومعززة بغير هذا الوضع.

على الرغم مما ذكر أعلاه، تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على أداة مالية لم تزداد بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي إذا ما تقرر أن الأداة المالية يترتب عليها مخاطر منخفضة كما في تاريخ التقرير. تمتاز الأداة المالية بمخاطر ائتمانية منخفضة في الحالات التالية (١) إذا كانت الأداة المالية تتصف بمستوى منخفض من مخاطر التعثر (٢) إذا كان المقترض لديه قدرة مالية قوية على الوفاء بالتزامات التدفقات النقدية التعاقدية في المستقبل القريب (٣) التغيرات السلبية في الأوضاع الاقتصادية والعملية على المدى البعيد قد تقلل، ولكن ليس بالضرورة، من قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته من التدفقات النقدية التعاقدية. تعتبر الشركة أن الأصل المالي يمتاز بمخاطر ائتمان منخفضة إذا كان التصنيف الائتماني الداخلي أو الخارجي للأصل المالي هو "درجة استثمار" وفقًا للتعريف الدولي لهذا التعريف.

بالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، فإن التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً من التزام لا رجعة فيه هو تاريخ الإثبات الأولي لأغراض تقييم الأداة المالية من حيث انخفاض القيمة. وفي سياق تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولي لالتزام قرض، تأخذ الشركة في الاعتبار التغيرات في مخاطر التعثر التي قد يتعرض لها القرض وما يرتبط به من التزامات. أما بالنسبة لعقود الضمانات المالية فإن الشركة تأخذ في الاعتبار التغيرات في المخاطر التي قد تواجه مقترض محدد ومدى احتمالية تعثره في العقد.

تقوم الشركة بصورة منتظمة بمراقبة فعالية الضوابط المستخدمة في تحديد مدى توافر زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وتعديل هذه الضوابط بالشكل المناسب لضمان قدرة هذه الضوابط على تحديد أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يتجاوز المبلغ موعد استحقاقه.
يجب استخدام الإرشادات التالية للنظر في أن الأداة / التعرض / قد تعثرت أو انخفضت قيمتها الائتمانية:

- في حالة تسهيلات القروض الهامشية - أي تسهيلات قائمة لم يتم سدادها خلال ٦٠ يومًا بعد انتهاء الاتفاقية (في حالة السحب على المكشوف / التسهيلات المتجددة) أو بعد ٣٠ يومًا من انتهاء المعاملة (في حالة معاملات المرابحة).
- في حالة الأدوات المالية مثل الإيداعات أو الصكوك - يتم اعتبار أي عدم سداد للمبالغ المستحقة خلال ٣٠ يومًا من تاريخ الاستحقاق تعثرًا.
- في حالة تم تقديم الحماية من الإفلاس للمتعهد فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمتعهد تجاه الشركة.
- في حالة توافق الشركة على إعادة جدولة التزام الائتمان المتعثر إذا كان ينتج عن ذلك التزام مالي أقل نتيجة تنازل جوهري أو تأجيل سداد أصل الدين أو الفائدة أو الرسوم.
- في حالة الأدوات المالية، أي "حالات تعثر عن السداد" تم استيفاء شروطها أو حدثت.

٢. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات(تتمة)

(٦) الأدوات المالية (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)
بالنظر إلى الافتراض القابل للدحض وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) بأن التعثر لا يقع إلا عند تجاوز التأخر عن السداد ٩٠ يومًا، فإن البنود الخمسة المذكورة أعلاه بشأن التعثر عن السداد تعتبر معقولة.

يجب اعتبار أي من الحالات المذكورة أعلاه التي يتم استيفاء شروطها بمثابة تعثر/ منخفضة القيمة ائتمانيًا، وبالتالي يجب نقل الأداة المالية إلى المرحلة ٣ من الطريقة العامة، وتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.
الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض
يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. ويتضمن الدليل على تعرض أصل مالي للانخفاض في قيمته الائتمانية البيانات القابلة للملاحظة حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية جوهرية تواجه المصدر أو المقترض،
- خرق عقد ـ كتعثر أو تجاوز موعد السداد،
- إعطاء المقرض (المقرضون) للمقترض ـ لأسباب اقتصادية أو تعاقدية ـ امتياز أو امتيازات أنه في حالة تعرض المقترض لصعوبة مالية، فإن المقرض (المقرضون) لا يعتبر المقترض متعثراً عن السداد،
- أصبح من المحتمل دخول المقترض في حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية، و
- اختفاء سوق نشطة للأصل المالي نظراً للصعوبات المالية.

سياسة الشطب
تقوم الشركة بشطب الأصل المالي عندما تتوافر معلومات تشير إلى أن الطرف المقابل يواجه صعوبة مالية شديدة وليس هناك أي احتمال واقعي للتعافي. على سبيل المثال عندما يكون الطرف المقابل قيد التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس. وقد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة التقاضي بموجب إجراءات الاسترداد الخاصة بالشركة، مع مراعاة المشورة القانونية حسبما هو ملائم. ويتم إثبات أي استرداد في الربح أو الخسارة.

قياس وإثبات خسائر الائتمان المتوقعة
إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي وظيفة تعتمد على احتمالية التعثر، أو التعثر نتيجة خسارة (حجم الخسارة يفضي الى التعثر)، والتعرض للتعثر. يعتمد تقدير احتمالية التعثر أو التعثر المرتبط بخسارة على البيانات التاريخية المعدلة بالمعلومات المستقبلية كما جاء أعلاه. أما بالنسبة للتعرض للتعثر، فإنه يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية كما في تاريخ التقرير. وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، يتضمن التعرض للتعثر المبلغ المسحوب كما في تاريخ التقرير مع أي مبالغ إضافية يتوقع سحبها في المستقبل بتاريخ التعثر المحدد بناء على التوجهات التاريخية وفهم الشركة لمتطلبات التمويل المحددة في المستقبل من قبل المدينين والمعلومات المستقبلية الأخرى ذات الصلة.

بالنسبة للموجودات المالية، فيتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية مستحقة الدفع للشركة طبقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها ـ مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
في الوقت الذي يتم فيه قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس تجميعي في الحالات التي تظهر فيها أدلة على زيادات جوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى الأداة الفردية التي قد لا تكون متوفرة بعد، يتم تجميع الأدوات المالية وفق الأسس التالية:

- طبيعة الأدوات المالية،
- حالة ما بعد تجاوز الموعد على السداد، و
- طبيعة وحجم والقطاع الذي يعمل فيه المدينين.

يتم فحص التجميع بصفة منتظمة من قبل الإدارة للتأكد من استمرارية مكونات كل تجميع في مشاطرة المكونات الأخرى بصفات مشابهة من مخاطر الائتمان.

وفي حالة قيام الشركة بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية ما بمبلغ يعادل قيمة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر خلال فترة التقرير السابقة، ولكن يتبين لها بتاريخ التقرير الحالي أنه لم يتم الوفاء بشروط خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر، فإن الشركة تقوم بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهرًا كما في تاريخ التقرير الحالي.

٢. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات(تتمة)

(٦) الأدوات المالية (تتمة)

قياس وإثبات خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)
تقوم الشركة بإدراج مكسب أو خسارة انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة بالنسبة للأدوات المالية مع تعديل مقابل في قيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة ـ باستثناء استثمارات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم إدراج مخصص الخسارة بالنسبة لها في الدخل الشامل الآخر وتراكمها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمار ولا تخفض من القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي.

التوقف عن إثبات الموجودات المالية
تقوم الشركة بالتوقف عن إثبات الموجودات المالية وذلك فقط عند انتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عند قيامها بتحويل الأصل المالي وجميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل إلى طرف آخر بشكل كامل. وفي حالة عدم قيام الشركة بتحويل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل أو الاحتفاظ بها بشكل كامل واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، فإنها تقوم بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل وكذلك الالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد يتعين على الشركة سدادها. وإذا ما احتفظت الشركة بكافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي المحول، فإن الشركة تستمر في إثبات الأصل المالي، كما تقوم أيضًا بإثبات القروض المرهونة للمتحصلات المستلمة.

عند التوقف عن إثبات أصل مالي مقاس بالتكلفة المطفأة، فإنه يتم إثبات الفرق ما بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ العوض المستلم ومستحق القبض في الربح أو الخسارة. وأيضًا في حال التوقف عن إثبات الاستثمار في أداة دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق وان تراكمت في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات يتم إعادة تصنيفها في الربح أو الخسارة. وعلى النقيض، في حال التوقف عن إثبات الاستثمار في أداة حقوق ملكية اختارت الشركة قياسها عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق وان تراكمت في احتياطي إعادة تقييم الاستثمار لا يتم إعادة تصنيفها في الربح أو الخسارة، ولكن تحوّل على الأرباح المبقاة.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كأداة دين أو كأداة حقوق ملكية
يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة من قبل الشركة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقًا لجوهر الترتيبات التعاقدية والتعريفات الخاصة بالالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية
إن أداة حقوق الملكية هي عبارة عن عقد يثبت حصة متبقية في موجودات منشأة ما بعد خصم كافة مطلوباتها. ويتم إثبات أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل الشركة بقيمة المتحصلات المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم إثبات وخصم عملية إعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة مباشرة ضمن حقوق الملكية. لا يتم إدراج أي مكسب أو خسارة في الربح أو الخسارة على عملية الشراء أو البيع أو الإلغاء التي تقوم بها الشركة فيما يتعلق بأدواتها من حقوق الملكية الخاصة بها.

المطلوبات المالية
يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية (أ) عوض محتملاً قد يتم دفعه من قبل جهة مستحوذة كجزء من عملية تجميع أعمال ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي (٣)، و (ب) مقتناة لأغراض المتاجرة، و (ج) مخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

يتم تصنيف الالتزام المالي كمقتناة لأغراض المتاجرة إذا:
- تم تكبده بشكل رئيسي لغرض إعادة شراءها في المدى القريب،
- عند الإثبات الأولي، كان الالتزام جزءًا من محفظة أدوات مالية محددة تعمل الشركة على إدارتها معاً وتتبع نمط فعلي حديث من تحصيل ربح على المدى القصير، أو
- كانت عبارة عن أداة مشتقة غير مصنفة كأداة تحوط فعالة.

٢. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات(تتمة)

(٦) الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

إن الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المقتناة لأغراض المتاجرة أو العوض المحتمل لجهة مستحوذة في عملية تجميع أعمال يمكن تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة عند الإثبات الأولي في الحالات التالية:

- أن يزيل هذا التصنيف أو يقلل بشكل كبير عدم تماثل القياس أو الإثبات الذي قد ينشأ خلاف ذلك،
- أن يشكل الالتزام المالي جزءًا من مجموعة من الموجودات المالية أو المطلوبات المالية أو كليهما، ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفق سياسة إدارة المخاطر الموثقة أو استراتيجية الاستثمار الخاصة بالشركة، ويتم توفير المعلومات حول التجميع داخلياً وفق هذا الأساس.
- أن تشكل جزءاً من عقد يحتوي على أداة مشتقة مدمجة أو أكثر، ويسمح المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) بتصنيف العقد المجمع بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إثبات المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة ضمن أي مكاسب أو خسائر تنشأ من التغيرات في القيمة العادلة مدرجة في الربح أو الخسارة بمقدار عدم كونها جزء من علاقة تحوط محددة. يتضمن صافي المكاسب أو الخسائر المدرجة في الربح أو الخسارة أي حصة مدفوعة مقابل المطلوبات المالية.

إلا إنه، بالنسبة للمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإن المبلغ الناتج عن تغير القيمة العادلة للالتزام المالي المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام يتم إدراجه في الدخل الشامل الآخر، إلا إذا كان إثبات تأثيرات التغير في مخاطر ائتمان الالتزام في الدخل الشامل الآخر قد تؤدي إلى نشوء أو تكبير حجم التفاوت المحاسبي في الربح أو الخسارة. يتم إدراج المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للالتزام في الربح أو الخسارة. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر ائتمان الالتزام المالي في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً في الربح أو الخسارة، وعوضاً عن ذلك يتم تحويلها إلى الأرباح المبقاة عند التوقف عن إثبات الالتزام المالي.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

إن المطلوبات المالية التي ليست:

١) عوضاً محتملاً لجهة مستحوذة في عملية تجميع أعمال،
٢) مقتناة لأغراض المتاجرة، أو
٣) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لالتزام مالي وتوزيع مصروف الفائدة على الفترة المعنية. ويمثل معدل الفائدة الفعلي المعدل الذي يخصم بدقة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (بما فيها كافة الرسوم والنقاط المدفوعة او المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والعلاوات والخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو (حسبما هو ملائم) خلال فترة أقصر إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

التوقف عن إثبات المطلوبات المالية

تقوم الشركة بالتوقف عن إثبات المطلوبات المالية وذلك فقط عند الوفاء بالتزامات الشركة أو الغاءها أو انتهاء مدتها. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي ـ المستبعد والعوض المدفوع ومستحق الدفع ـ بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مالية محملة ـ وذلك في الربح أو الخسارة.

بالنسبة للأدوات المالية الأخرى، تقوم الشركة بإدراج خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر عندما يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولي. ومن ناحية أخرى، إذا لم تكن هناك زيادة، جوهرية في مخاطر الائتمان المتعلقة بالأداة المالية منذ الإثبات الأولي، فإن الشركة تقوم بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهرًا. إن تقدير إدراج خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر يستند إلى الزيادات الجوهرية في احتمالية أو مخاطر التعثر التي قد تحصل منذ الإثبات الأولي بدلاً من توافر الدليل على كون الأصل المالي قد تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير أو وقوع تعثرات فعلية متكررة.

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن التعثرات المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وفي المقابل، تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهرًا ذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التعثر لأداة مالية ما خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ التقرير.

٢. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات(تتمة)

(٦) الأدوات المالية (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في قائمة المركز المالي من الأسواق المالية النشطة، تحدد قيمتها العادلة باستخدام طرق تقويم تشتمل على طريقة التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ المدخلات لهذه الطرق من خلال الأسواق القابلة للملاحظة حيثما أمكن ذلك، وعندما لا يكون ذلك مجدياً، فإن الأمر يتطلب إبداء درجة من الأحكام ليتم تحديد القيمة العادلة. تشتمل الأحكام على الأخذ بالاعتبار المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات. إن تغير الافتراضات المتعلقة بهذه العوامل يمكن أن يؤثر على القيمة العادلة المسجلة للأدوات المالية.

المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية، ويُعرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عندما يكون لدى الشركة حق قانوني نافذ وقابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها، وتكون لديها النية إما لتسوية تلك المبالغ على أساس الصافي أو لتحقيق الأصل وتسوية الالتزام في الوقت نفسه.

(٧) الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة

يتم الاعتراف بالالتزامات المالية بالمبالغ المستحقة السداد مقابل السلع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بها إلى الشركة أم لم يتم إصدارها.

(٨) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (نظامية أو ضمنية) على الشركة ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل أن يتعين على الشركة سداد الالتزام وأنه يمكن إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق.

يمثل المبلغ المثبت كمخصص أفضل تقدير بشأن العوض المطلوب لسداد الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعند قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لسداد الالتزام الحالي، فإن القيمة الدفترية له تمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية (عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود جوهريًا). وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكلفة تمويل.

(٩) معاملات المدفوعات القائمة على الأسهم

يتلقى بعض موظفي الشركة منح مدفوعات قائمة على الأسهم من الشركة الأم. وتقوم الشركة بالمحاسبة عن هذه المنح باعتبارها معاملات مدفوعات قائمة على الأسهم يتم تسويتها من خلال أدوات حقوق الملكية، حيث تتلقى الشركة خدمات الموظفين ولا يترتب عليها أي التزام بتسوية هذه المنح.
يتم تحديد القيمة العادلة لوحدات الأسهم المقيدة بناءً على سعر الإغلاق السوقي للأسهم العادية للشركة الأم في تاريخ المنح، مع تعديلها – عند الاقتضاء – لتعكس الشروط الخاصة بكل منحة. ويتم إثبات مصروف التعويض القائم على الأسهم على مدى فترة الاستحقاق لكل شريحة تستحق بشكل منفصل من المنحة، وذلك بناءً على عدد المنح المتوقع استحقاقها.

المعاملات المسواة بحقوق الملكية

يُعترف بتكلفة المعاملات المسواة بحقوق الملكية، مع إثبات زيادة مقابلة في احتياطيات رأس المال الأخرى ضمن حقوق الملكية، على مدى الفترة التي يتم خلالها استيفاء شروط الخدمة ذات الصلة.

ويعكس المصروف التراكمي المعترف به للمعاملات المسواة بحقوق الملكية في كل تاريخ تقرير وحتى تاريخ الاستحقاق مدى انقضاء فترة الاستحقاق وأفضل تقدير للشركة لعدد أدوات حقوق الملكية المتوقع أن تستحق في نهاية المطاف. ويمثل المبلغ المعترف به في قائمة الربح أو الخسارة للفترة الحركة في مصروف المدفوعات القائمة على الأسهم التراكمي المعترف به بين بداية الفترة ونهايتها.
لا يتم الاعتراف بأي مصروف للمنح التي لا تستحق في نهاية المطاف بسبب عدم استكمال الموظف لفترة الخدمة المطلوبة.

عند تعديل شروط منحة مسواة بحقوق الملكية، أو تعيين منحة جديدة كبديل لمنحة تم إلغاؤها أو تسويتها، تستمر الشركة في الاعتراف بالتكلفة استنادًا إلى الشروط الأصلية للمنحة خلال فترة الاستحقاق الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم الاعتراف بمصروف على مدى الجزء المتبقي من فترة الاستحقاق الجديدة للقيمة العادلة الإضافية الناتجة عن التعديل، وذلك بناءً على الفرق بين القيمة العادلة للمنحة الأصلية والقيمة العادلة للمنحة المعدلة، كما تم قياسهما في تاريخ التعديل. ولا يتم الاعتراف بأي تخفيض إذا كان هذا الفرق سالبًا

٢. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التقديرات والافتراضات(تتمة)

(٦) الأدوات المالية (تتمة)

عند إلغاء منحة مسواة بحقوق الملكية، يتم التعامل معها كما لو أنها قد استحقت في تاريخ الإلغاء، ويتم تحميل أي تكلفة لم يتم الاعتراف بها بعد في قائمة الدخل الشامل فورًا على المصروفات. كما يتم خصم أي تعويض مدفوع حتى القيمة العادلة للمنحة في تاريخ الإلغاء أو التسوية من حقوق الملكية، بينما يُعترف بأي مبلغ يتجاوز القيمة العادلة كمصروف في قائمة الدخل الشامل.

(٧) ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة

ضريبة الدخل
تخضع الشركة لأنظمة وتعليمات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية. ويتم إثبات ضريبة الدخل وفقًا لأساس الاستحقاق وتحميلها على قائمة الربح أو الخسارة. ويتم احتساب ضريبة الدخل على أساس صافي الدخل المعدل للأغراض الضريبية. ويتم تسجيل أي فروقات، إن وجدت، ناتجة عن الربوط الضريبية النهائية في السنة التي يتم فيها اعتماد تلك الربوط بصورة نهائية.

ضريبة القيمة المضافة
يتم إثبات الأصول والمصروفات بالصافي بعد استبعاد مبلغ ضريبة القيمة المضافة، باستثناء الحالات التي لا تكون فيها ضريبة القيمة المضافة المتكبدة عند شراء الأصول أو الخدمات قابلة للاسترداد من السلطات الضريبية، حيث تُدرج في هذه الحالة كجزء من تكلفة اقتناء الأصل أو كجزء من المصروف ذي الصلة، بحسب ما يقتضيه الحال.
ويتم إدراج صافي رصيد ضريبة القيمة المضافة القابل للاسترداد من الهيئة أو المستحق السداد لها ضمن الذمم المدينة أو الذمم الدائنة في قائمة المركز المالي.

(٨) الاعتراف بالإيرادات
تستند الإيرادات من الأطراف ذات العلاقة إلى ترتيب قائم مع الشركة الأم، يتم بموجبه تعويض الشركة عن تكاليف الخدمات المقدمة للشركة الأم مضافًا إليها هامش ربح مماثل. ويتم الاعتراف بالإيرادات على أساس شهري.
يتم الاعتراف بإيرادات إدارة الاستثمارات عند تقديم الخدمات. وتستند هذه الرسوم بشكل رئيسي إلى نسب محددة مسبقًا من القيمة السوقية للأصول المدارة. كما يتم الاعتراف برسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية عند تقديم الخدمات للعملاء.
يتم الاعتراف بالإيرادات على مدى الزمن إذا تحقق أحد الشروط التالية:

- أن يتلقى العميل ويستهلك المنافع الناتجة عن أداء المنشأة في الوقت ذاته الذي يتم فيه تنفيذ الأداء.
- أن يكون العميل مسيطرًا على الأصل أثناء قيام المنشأة بإنشائه أو تحسينه.
- ألا يؤدي أداء المنشأة إلى إنشاء أصل له استخدام بديل للمنشأة، وأن يكون للمنشأة حق قابل للتنفيذ في استلام مقابل عن الأداء المنجز حتى تاريخه

وفي حال عدم استيفاء الشروط المذكورة أعلاه، يتم الاعتراف بالإيرادات في نقطة زمنية محددة عند انتقال السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل.

(٩) المصروفات
يتم قياس المصروفات والاعتراف بها كمصروفات تخص الفترة عند تكبدها. أما المصروفات المتعلقة بأكثر من فترة مالية واحدة، فيتم توزيعها على تلك الفترات بصورة متناسبة وفقًا للفترات التي تستفيد من تلك المصروفات.

٣. المعايير والتفسيرات والتعديلات

٣-١ المعايير والتعديلات الجديدة المطبقة من قبل الشركة
تم تطبيق المعيار الجديد والتعديلات والمراجعات على المعايير القائمة، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي أصبحت سارية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥، وقد قامت الشركة بتطبيقها عند الاقتضاء.

الموضوع	تاريخ التطبيق
عدم قابلية للصرف – تعديلات على معيار (IAS 21)	١ يناير ٢٠٢٥

٣. المعايير والتفسيرات والتعديلات (تتمة)

لم ينتج عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات والتعديلات الجديدة السارية خلال الفترة أي أثر جوهري على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للشركة، وبالتالي لم يكن هناك تأثير مادي على القوائم المالية للشركة.

٣-٢ المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير السارية بعد

تم إصدار عدد من المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة على المعايير المحاسبية، إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة. وتعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات عند سريانها، إذا كانت ذات صلة بأنشطتها. وتقوم الإدارة حاليًا بتقييم الأثر المحتمل لتطبيق هذه المعايير والتعديلات على القوائم المالية للشركة.

المعيار، التعديل أو التفسير	*تاريخ السريان*
التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧)	١ يناير ٢٠٢٦
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي – الإصدار ١١	١ يناير ٢٠٢٦
- العقود المتعلقة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧)	١ يناير ٢٠٢٦
- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨): العرض والافصاح في القوائم المالية	١ يناير ٢٠٢٧
- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩) الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الافصاحات	١ يناير ٢٠٢٧

لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير أو التفسيرات أو التعديلات التي تم إصدارها ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

٤. موجودات حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار

تتضمن أصول حق الاستخدام المساحات المكتبية المستأجرة من قبل الشركة. وفيما يلي القيم الدفترية لأصول حق الاستخدام المعترف بها والحركات التي طرأت عليها خلال الفترة:

	٣١ مارس ٢٠٢٦
	﷼
موجودات حق الاستخدام:	
في بداية الفترة	-
إضافات خلال الفترة	١,٤٤٠,٩١٧
اعادة قياس	١,٢٧٤,٧٧٦
الاستهلاك خلال الفترة	(١,٢١٢,٢٨٦)
في نهاية الفترة	١,٥٠٣,٤٠٧
التزامات عقود الإيجار:	
في بداية الفترة	-
محمل للفترة	١,٤٤٠,٩١٧
اعادة قياس	١,٢٧٤,٧٧٦
مدفوعات خلال الفترة	(١,٣١٨,٠٢٧)
الفائدة المحملة للفترة	١٥٦,٧٠١
	١,٥٥٤,٣٦٧
تبويب التزامات عقود الإيجار:	
جزء متدوال	١,٢٣١,٤٨٥
جزء غير متدوال	٣٢٢,٨٨٢
	١,٥٥٤,٣٦٧

٥. النقدية وشبه النقدية

	٣١ مارس ٢٠٢٦ ﷼
أرصدة لدى البنك	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
	٢٠,٠٠٠,٠٠٠

٦. مبالغ مستحقة من طرف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة، وكذلك المنشآت التي تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير جوهري من قبل تلك الأطراف. وتتم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً للشروط المعتمدة من قبل إدارة الشركة.

فيما يلي معاملات الأطراف ذات العلاقة والتغيرات التي طرأت على أرصدتها خلال الفترة:

الاسم	*طبيعة العلاقة*	*طبيعة المعاملة*	*من ١٥ أكتوبر٢٠٢٤ الى ٣١ مارس ٢٠٢٦* ﷼
شركة ستيبستون جروب	الشركة الأم	ايرادات الخدمات المقدمة على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش ربح	٢١,٩٣٦,٣٩٠
شركة ستيبستون جروب	الشركة الأم	رصيد ضريبة القيمة المضافة المستحقة	٣,٢٩٠,٤٥٨
شركة ستيبستون جروب	الشركة الأم	رواتب مدفوعة و ممولة من الشركة الأم	(١٦,٦٨٩,٥٤٦)
شركة ستيبستون جروب	الشركة الأم	مبالغ سداد الموردين والضرائب التي تكبدتها الشركة الأم	(٤,٩٣٤,٠٨٣)

يما يلي الأرصدة المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة كما تظهر في قائمة المركز المالي:

	٣١ مارس ٢٠٢٦ ﷼
مبالغ مستحقة من طرف ذات علاقة	
شركة ستيبستون جروب	٣,٦٠٣,٢١٩
إجمالي	٣,٦٠٣,٢١٩

٧. راس المال

قسم رأس المال إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم، قيمة كل سهم ١٠ ﷼.

	النسبة	**عدد الاسهم**	**قيمة السهم**	*٣١ مارس ٢٠٢٦* ﷼
المساهم				
شركة ستيبستون جروب	١٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠

٨. التزامات منافع محددة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها وفقاً لمتطلبات نظام العمل في المملكة العربية السعودية. ويتم تحديد استحقاق هذه المكافآت بناءً على آخر راتب يتقاضاه الموظف ومدة خدمته، شريطة إكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة المطلوبة. ويتم الاعتراف بالتكلفة المتوقعة لهذه المنافع على مدى فترة خدمة الموظف.

وقد تم إجراء تقييم التزامات مزايا الموظفين باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة من قبل خبير اكتواري مستقل كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م

٨ التزامات منافع محددة للموظفين (تتمة)

٨-١ حركة التزام الإيجار المعترف به في قائمة المركز المالي

	٣١ مارس ٢٠٢٦
	﷼
في بداية الفترة	-
محمل للفترة	١٤٩,٢٠١
مدفوعات خلال الفترة	-
إجمالي	١٤٩,٢٠١

٨-٢ المبالغ المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

	٣١ مارس ٢٠٢٦
	﷼
تكلفة الخدمة الحالية	١٤٩,٢٠١
مدفوعات خلال الفترة	-
إجمالي	١٤٩,٢٠١

٨-٣ الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة في احتساب التزامات مزايا الموظفين

	٣١ مارس ٢٠٢٦
	﷼
معدل الخصم	٥,١٥٪
معدل الزيادة المستقبلية في الرواتب – على المدى القصير	٥٪
معدل الزيادة المستقبلية في الرواتب – على المدى الطويل	٥,١٥٪
معدل الوفيات	**غير جوهرى**

٨-٤ تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية

	٣١ مارس ٢٠٢٦
	﷼
معدل الخصم	
زيادة بنسبة ١٪	١٣٩,٩٣١
انخفاض بنسبة ١٪	(١٥٩,٦٣٠)
معدل الزيادة المستقبلية في الرواتب	
زيادة بنسبة ١٪	١٦٠,٢٨٥
انخفاض بنسبة ١٪	(١٣٩,١٧٩)

يستند تحليل الحساسية إلى تغيير أحد الافتراضات مع الإبقاء على جميع الافتراضات الأخرى دون تغيير. ومن الناحية العملية، من غير المرجح حدوث ذلك، نظراً لأن التغيرات في بعض الافتراضات قد تكون مترابطة فيما بينها. وعند احتساب حساسية التزام المزايا المحددة تجاه الافتراضات الاكتوارية الجوهرية، تم تطبيق نفس المنهجية المستخدمة في قياس التزامات مزايا الموظفين، وهي احتساب القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة كما في نهاية فترة التقرير المالي.

٩. دائنون ومبالغ مستحقة الدفع

	٣١ مارس **٢٠٢٦**
	﷼
التكاليف المستحقة المتعلقة بالموظفين	**١,٣٤٣,٦٣٥**
ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع	**٤٦٨,٧١٥**
الذمم الدائنة التجارية	**٥٤,٢٤٥**
المصروفات التشغيلية الأخرى المستحقة	**١٤,٥٣٥**
إجمالي	**١,٨٨١,١٣٠**

١٠. ضريبة الدخل

تم احتساب مصروف ضريبة الدخل للفترة على أساس صافي الدخل المعدل للشركة العائد للمساهمين غير السعوديين، وذلك وفقاً لمعدل ضريبة دخل قدره ٢٠٪ سنوياً.

١٠-١ ضريبة الدخل المحملة للفترة

	٣١ مارس **٢٠٢٦**
	﷼
ضريبة الدخل	**٢٨٤,١٤٠**
إجمالي	**٢٨٤,١٤٠**

١٠-٢ الحركات في مخصص الزكاة وضريبة الدخل خلال الفترة

	٣١ مارس **٢٠٢٦**
	﷼
في بداية الفترة	**-**
مخصص ضريبة الدخل خلال الفترة	**٢٨٤,١٤٠**
مدفوعات خلال الفترة	**-**
إجمالي	**٢٨٤,١٤٠**

لم تستلم الشركة أي ربوط زكوية أو ضريبية من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال الفترة.

١١. احتياطي تعويضات على أساس الأسهم

تدير الشركة الأم النهائية برنامجاً للحوافز والتعويضات القائمة على حقوق الملكية، يتم بموجبه منح بعض موظفي الشركة تعويضات قائمة على الأسهم. ويهدف البرنامج إلى توفير حوافز ومكافآت للمشاركين المؤهلين الذين يسهمون في نجاح عمليات الشركة. وتخضع الجوائز الممنوحة للموظفين، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء، لموافقة مجلس إدارة الشركة الأم النهائية. ويتم المحاسبة عن ترتيبات المدفوعات القائمة على الأسهم باعتبارها معاملات تتم تسويتها بحقوق الملكية في القوائم المالية للشركة

فيما يلي ملخص المصروف المعترف به خلال السنة بموجب خطط التعويضات القائمة على الأسهم:

	٣١ مارس **٢٠٢٦**
	﷼
في بداية الفترة	**-**
وحدات الأسهم المقيدة (إيضاح ١١-١)	**٢٩٥,٤٧٧**
فى نهاية الفترة	**٢٩٥,٤٧٧**

١١ احتياطي تعويضات على أساس الأسهم (تتمة)

١١-١ وحدات الأسهم المقيدة (تتمة)

منحت الشركة الأم النهائية لبعض موظفي الشركة وحدات أسهم مقيدة على أسهمها. وتمثل كل وحدة سهم مقيدة حق الموظف في الحصول على سهم واحد من أسهم الشركة الأم النهائية عند تاريخ الاستحقاق، شريطة استمراره في الخدمة حتى ذلك التاريخ. ويتم استحقاق هذه الوحدات عادةً على مدى فترة تتراوح بين سنة وأربع سنوات وفقاً لشروط وجداول الاستحقاق المنصوص عليها في اتفاقيات المنح ذات الصلة.

لا تُعد الأسهم محل وحدات الأسهم المقيدة أسهماً مُصدرة قبل استيفاء شروط الاستحقاق، كما لا تخول هذه الوحدات أصحابها الحصول على حقوق التصويت أو المشاركة في توزيعات الأرباح الممنوحة لحملة الأسهم العادية للشركة الأم قبل تاريخ الاستحقاق.

يتم تحديد القيمة العادلة لوحدات الأسهم المقيدة استناداً إلى سعر الإغلاق السوقي للسهم العادي للشركة الأم النهائية في تاريخ منح الجائزة، مع إجراء التعديلات اللازمة – عند الاقتضاء – بما يعكس الشروط الخاصة بكل منحة.

فيما يلي تواريخ المنح والاستحقاق الخاصة بوحدات الأسهم المقيدة:

	الدورة الأولى	الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الدورة الخامسة
الشريحة الأولى	-	-	-	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٦	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٧
الشريحة الثانية	-	-	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٦	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٧	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٧
الشريحة الثالثة	-	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٦	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٧	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٨	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٩
الشريحة الرابعة	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٦	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٧	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٨	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٢٩	أكتوبر ٢٠٢٥ / فبراير ٢٠٣٠

فيما يلي ملخص حركة وحدات الأسهم المقيدة خلال الفترة :

	٣١ مارس ٢٠٢٦
في بداية الفترة	-
الأسهم الممنوحة خلال الفترة	١٠,٥٣٧
الأسهم المستحقة خلال الفترة	(٥٤١)
فى نهاية الفترة	**٩,٩٩٦**

١٢. تكلفة الإيرادات

	من ١٥ أكتوبر٢٠٢٤ الى ٣١ مارس ٢٠٢٦
	﷼
رواتب وأجور ومزايا الموظفين	١٧,٥٣٠,١٣١
	١٧,٥٣٠,١٣١

١٣. مصاريف عمومية وإدارية

	من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤ الى ٣١ مارس ٢٠٢٦
	﷼
رواتب وأجور ومزايا الموظفين	١,٢٥٥,٧٠٩
ايجارات	١,٢٢٤,٧٤٢
أتعاب خدمات مهنية و أتعاب المتعلقة بالامتثال	٣٧٨,٩٦٤
مصروفات أخرى	١١٠,٧١٣
	٢,٩٧٠,١٢٨

١٤. إدارة مخاطر الأدوات المالية

المقدمة

تتعرض الشركة، من خلال ممارستها لأنشطتها التشغيلية، لعدد من المخاطر المالية، تشمل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وتقوم إدارة الشركة بإدارة هذه المخاطر ومراقبتها وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة للحد من آثارها المحتملة على المركز المالي والأداء المالي للشركة.

يُركز برنامج إدارة المخاطر الشامل للشركة على معالجة حالات عدم اليقين المرتبطة بالأسواق المالية، ويسعى إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للشركة. ويتم تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر من قبل الإدارة وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

يتضمن هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهداف الشركة وسياساتها وإجراءاتها المتعلقة بقياس هذه المخاطر وإدارتها، بالإضافة إلى إدارة رأس المال. كما تتضمن هذه القوائم المالية إفصاحات كمية إضافية ذات صلة في مواضع أخرى.

تتحمل الإدارة المسؤولية الشاملة عن وضع إطار إدارة المخاطر بالشركة والإشراف عليه. كما تتولى الإدارة العليا مسؤولية تطوير سياسات إدارة المخاطر بالشركة ومتابعة تطبيقها، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المالك بشأن أنشطتها في هذا المجال.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بالشركة، سواء الرسمية أو غير الرسمية، بهدف تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها الشركة، ووضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. كما تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بانتظام لضمان مواكبتها للتغيرات في ظروف السوق وأنشطة الشركة.

تتكون المطلوبات المالية الرئيسية للشركة من الذمم الدائنة التجارية، والمصروفات المستحقة، والمطلوبات الأخرى، والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة. بينما تشمل الموجودات المالية الرئيسية للشركة النقد لدى البنوك، والأرصدة المستحقة من طرف ذي علاقة، والذمم المدينة الأخرى.

١٤. إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الأدوات المالية

فيما يلي القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية :

	٣١ مارس ٢٠٢٦	
	القيمة العادلة	***القيمة الدفترية***
	﷼	**﷼**
الموجودات المالية		
التكلفة المطفأة		
نقدية لدى البنوك	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
تأمين إيجارات	٤٥,٠٥٠	٤٥,٠٥٠
مبالغ مستحقة من طرف ذات علاقة	٣,٦٠٣,٢١٩	٣,٦٠٣,٢١٩
إجمالي	**٢٣,٦٤٨,٢٦٩**	**٢٣,٦٤٨,٢٦٩**

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى الشركة إلى إدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء وذلك بوضع حدود ائتمان لكل عميل ومراقبة الذمم المدينة القائمة ومتابعة عدم سداد المبالغ المستحقة.

التعرض لمخاطر الائتمان

تم تقييم الذمم المدينة الأخرى بشكل جماعي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في القيمة، ولكن لم يتم تحديده بعد. بالنسبة لهذه الذمم المدينة، تم إثبات خسائر الانخفاض المقدرة في مخصص منفصل للانخفاض في القيمة.

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود في قائمة المركز المالي.

	٣١ مارس ٢٠٢٦
	﷼
الموجودات المالية	
نقدية لدى البنوك	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
تأمين إيجارات	٤٥,٠٥٠
مبالغ مستحقة من طرف ذات علاقة	٣,٦٠٣,٢١٩
إجمالي	**٢٣,٦٤٨,٢٦٩**

١٤. إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

نقدية لدى البنوك
تم قياس الانخفاض في قيمة النقد وما في حكمه على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً، بما يعكس الطبيعة قصيرة الأجل لهذه الأرصدة. وتعتبر الشركة أن النقد وما في حكمه يتمتع بمستوى منخفض من مخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للجهات المقابلة. كما يتم إيداع الأموال لدى بنوك ذات تصنيفات ائتمانية جيدة، وبالتالي فهي ليست معرضة لمخاطر ائتمانية جوهرية

مخاطر التشغيل
تمثل مخاطر التشغيل مخاطر الخسارة الناشئة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الموارد البشرية أو الأنظمة التقنية، أو نتيجة أحداث خارجية. وتنبثق هذه المخاطر من جميع أنشطة الشركة. وتسعى الشركة إلى إدارة هذه المخاطر من خلال تطبيق ضوابط وإجراءات رقابية مناسبة بهدف الحد من الخسائر المالية المحتملة وحماية سمعة الشركة، مع دعم تحقيق أهدافها التشغيلية والاستثمارية.

مخاطر السوق
تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثر الأداء المالي للشركة أو القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغيرات في متغيرات السوق، بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة. وتقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر من خلال مراقبة مستويات التعرض للمخاطر ووضع الضوابط المناسبة للحد من آثارها المحتملة، مع السعي إلى تحقيق عوائد مناسبة تتوافق مع أهداف الشركة واستراتيجيتها المالية.

مخاطر العملات الأجنبية
تمثل مخاطر العملات الأجنبية المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولا تتعرض الشركة لمخاطر جوهرية تتعلق بأسعار صرف العملات الأجنبية، حيث إن جميع معاملاتها خلال السنة كانت مقومة بشكل رئيسي بالريال السعودي (﷼)أو بالدولار الأمريكي. وبما أن الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت، فإن الإدارة ترى أن أثر مخاطر تقلبات أسعار الصرف على القوائم المالية للشركة غير جوهري.

١٤. إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة
تُمثل مخاطر أسعار الفائدة المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق. تخضع الشركة لمخاطر أسعار الفائدة على القرض الإسلامي القائم على الأرباح العائمة. تدير الشركة القرض القائم على الأرباح العائمة وذلك من خلال المحافظة على المستويات المرتبطة بفائدة عائمة ضمن مستويات مقبولة ومراقبة مستويات الربح خلال السنة.

مخاطر السيولة
تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي تواجهها الشركة في بيع الموجودات عند الضرورة وبسرعة لتجنب أي خسارة. وتتم إدارة مخاطر السيولة من خلال مراقبة توفر الأموال الكافية بصورة منتظمة للوفاء بالتعهدات المستقبلية. تعتقد الإدارة بأنها لا تتعرض لمخاطر هامة فيما يتعلق بالسيولة. يوضح الجدول أدناه تحليلاً للمطلوبات المالية غير المفصح عنها بناءً على التاريخ المتوقع للسداد.

استحقاقات المطلوبات المالية
يوضح الجدولان التاليان توزيع المطلوبات المالية للشركة حسب آجال استحقاقها التعاقدية. ويشمل هذا التحليل المطلوبات المالية غير المشتقة، حيث إن مواعيد استحقاقها التعاقدية تُعد عاملاً أساسياً لفهم توقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بهذه المطلوبات.

٣١ مارس ٢٠٢٦	أقل من ٣ أشهر ﷼	من ٣ – ١٢ شهر ﷼	من ١- ٥ سنوات ﷼	أكبر من خمس سنوات ﷼	أجمالى ﷼
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع	-	١,٨٨١,١٣٠	-	-	١,٨٨١,١٣٠
	-	١,٨٨١,١٣٠	-	-	١,٨٨١,١٣٠

١٥. التعهدات والالتزامات المحتملة

لا توجد على الشركة أي التزامات محتملة أو ارتباطات رأسمالية أو تعاقدية أخرى، بخلاف تلك التي تم الإفصاح عنها في أماكن أخرى من هذه القوائم المالية، كما في ٣١ مارس ٢٠٢٦م

١٦. الأحداث اللاحقة

ترى الإدارة أنه لم تطرأ أي أحداث لاحقة ذات أهمية نسبية منذ السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ قد يكون لها أثر جوهري على المركز المالي كما هو معروض في هذه القوائم المالية.

١٧. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية من قبل الإدارة بتاريخ ١٧ محرم ١٤٤٨هـ (الموافق ٢ يوليو ٢٠٢٦).